الأمم المتحدة

DP/2025/18

Distr.: General
26 March 2025
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2025

2 إلى 5 حزيران/يونيه 2025، نيويورك

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

الاستعراض التجميعي للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2022-2025، والتقرير السنوي عن النتائج التي تحققت في عام 2024

موجز

يقدم هذا التقرير الاستعراض التجميعي لعام 2024 للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2022-2025، والاستعراض السنوي للنتائج التي حققها الصندوق في عام 2024. وهو يتناول التقدم المحرز في ثلاثة من مجالات النتائج وهي: (أ) التعجيل بالتحول الاقتصادي المراعي للبيئة الشامل للجميع والمتنوع؛ (ب) زيادة تدفقات التمويل العام والخاص؛ (ج) تعزيز نظم السوق وآليات التمويل العام والخاص. ويرد فيه أيضاً عرضٌ لتحليل الفعالية المؤسسية للصندوق ونتائج التقييم الرئيسية.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي: (أ) أن يحيط علما بالتقرير؛ (ب) أن يشيد بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2024 من خلال إعادة هيكلته التنظيمية ليتماشى بشكل أوثق مع ولايته الأصلية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2186)؛ و (ج) أن يشجع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تعزيز دوره كعامل تمكين للتمويل وإزالة المخاطر لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للمساعدة في تحرير المزيد من الموارد دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

220425 030425 25-04575 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – التحليل السياقي 3

ثانيا – استعراض للإطار الاستراتيجي لعام 2024 (2022–2025) 5

ثالثا – أداء الصندوق وأبرز أنشطته في عام 2024 6

ألف – استعراض الأنشطة على مدار السنة: إنجازات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 6

النتائج التي تحققت في ضوء الناتج 1 – التعجيل بالتحول الاقتصادي المراعي للبيئة الشامل للجميع والمتنوع . . 6

النتائج المتحققة في ضوء الناتجين 2 و 3: زيادة تدفقات التمويل العام والخاص وتعزيز نظم السوق وتحسين آليات التمويل 14

باء – الكيفية التي تحققت بها الأهداف: تحليل الفعالية المؤسسية 17

جيم – الحفاظ على التزام قوي بالتقييم والتعلم 20

رابعا – استشراف المستقبل: تعزيز دور صندوق المشاريع الإنتاجية في خطة تمويل التنمية 21

أولا - التحليل السياقي

1 - تقف أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتضررة من النزاعات والهشة أمام لحظة فاصلة. فهي تزخر بالإمكانات الكامنة ولكنها تعاني من تحديات مستمرة تعيق التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وليس أقل هذه التحديات الحاجة إلى زيادة التمويل للمناطق الأكثر احتياجا. ونظراً لأن هذه المناطق والبلدان لطالما اعتبرها الهيكل المالي التقليدي مناطق وبلداناً ذات مخاطر عالية، فقد كانت تفتقر إلى الموارد اللازمة لبناء اقتصادات شاملة والتكيف مع المناخ المتغير.

2 - ولا تزال مستويات الفقر المدقع مرتفعة بشكل ملحوظ. وأدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مقترناً بمستويات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التي وصلت إلى ذروتها منذ عقود، إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار وخطر الجوع. ولا يحصل أقل من نصف سكان أقل البلدان نمواً على خدمات الصرف الصحي الأساسية، ولا يزال حوالي 500 مليون شخص يفتقرون إلى الكهرباء[1]. وكان من المتوقع أن يحتاج أكثر من 231 مليون شخص في أقل البلدان نمواً إلى المساعدة الإنسانية في عام 2024، مقارنة بـ 190 مليون شخص في عام 2022[2].

3 - وسيتطلب إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه البلدان وتحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في عدم تخلف أحد عن الركب دعما إضافيا لتعزيز القدرات الإنتاجية وتطوير وتنويع الاقتصادات الشاملة للجميع، وتوفير إمكانية الوصول إلى الموارد المالية الكافية بتكلفة ميسورة. وعلى الرغم من بلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية رقماً قياسياً قدره 287 بليون دولار في عام 2022، انخفضت المساعدات المقدَّمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 62 بليون دولار[3]، بعد انحسار بنسبة 8 في المائة حصل في العام السابق، بينما انخفضت المساعدات المقدَّمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة 13 في المائة لتصل إلى 5,9 بلايين دولار[4]. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية، لكنها غير كافية وحدها، وتبرز حاجة ملحة لتطوير الأسواق وحشد المزيد من استثمارات القطاع الخاص. وتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً 2,4 في المائة فقط من الإجمالي العالمي ولا تزال راكدة نسبياً.

4 - وتعد المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم العمود الفقري لاقتصادات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومع ذلك فهي تواجه تحديات كبيرة في الحصول على تمويل ميسور

(1) Rocky Mountain Institute (RMI), UN United Nations Office of the High Representative for Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States (UN-OHRLLS) 2021, Opportunities for Achieving Universal Energy Access through the Energy Transition in the Least Developed Countries.

(2) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2024، تقرير مختصر (2023).

(3) https://unctad.org/news/development-aid-hits-record-high-falls-developing-countries.

(4) https://unctad.org/news/aid-small-islands-falls-even-temperatures-rise.

التكلفة. فلا يتمتع بقرض أو بخط ائتمان سوى نسبة 17 في المائة منها، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 30,6 في المائة[5].

5 - وتؤكد هذه الاتجاهات الحاجة الملحة إلى آليات مالية أكثر استقرارا واستهدافا لدعم التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، والتي يمكن أن تستمر أيضا مع مرور الوقت.

6 - وإزاء هذه الخلفية، لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دور حاسم لا غنى عنه داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويتمتع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بوصفه إحدى منظمات التنمية والتمويل المختلطة القليلة غير المصنَّفة ائتمانيا والتي هي أيضا مؤسسة مستقلة تابعة للأمم المتحدة، بمجموعة فريدة من القدرات التي يمكن تحسينها لزيادة تدفقات التمويل وتحفيز الاستثمار الذي تشتدُّ الحاجة إليه في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من أسواق غير متطورة واستُبعدت إلى حد كبير من أسواق رأس المال نظرا لسمات المخاطر التي تنطوي عليها. ويستفيد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أيضاً من استضافته من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقدِّم عدداً من الخدمات الإدارية والمالية، والمساهمات المنتظمة للصندوق.

7 - ويمكن أن يؤدي التمويل الميسر المختلط والآليات المالية المبتكرة والخدمات الاستشارية لهيكلة الاستثمارات في الأسواق التي لا تزال في مراحلها الأولى وذات المخاطر العالية إلى إحداث تحول كبير في تدفقات رأس المال للمبادرات الهامة مثل برنامج عمل الدوحة وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية. وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في وضع جيد يتيح له تسخير ولايته في مجال المشاريع الإنتاجية من الجمعية العامة لهذا الغرض، بما في ذلك تعزيز الأثر الإنمائي لكيانات الأمم المتحدة الأخرى. ويهدف الصندوق إلى دعم تقديم التمويل للقطاعين العام والخاص في الأسواق في مراحلها الأولى من خلال آليات الحد من المخاطر بالعملة المحلية عند الضرورة، مثل المنح الاستثمارية ورأس المال لتحمل الخسارة الأولى وضمانات الائتمان، للمساعدة في جذب استثمارات القطاع الخاص ومعالجة نقص الضمانات والسيولة والمخاطر العالية المتصورة التي غالباً ما تعيق التمويل. ويعد تمويل وتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل توفير فرص العمل وتنمية الأسواق أولوية رئيسية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، من خلال الحد من مخاطر الاستثمارات في المراحل الأخيرة والاستفادة من الشراكات المبتكرة، على إطلاق التمويل المبتكر الذي يدعم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الشاملين، لا سيما على المستوى دون السيادي، حيث يركز الصندوق على تمكين البلدان الضعيفة من التصدي لعوائق التمويل النُظُمية وتعبئة الموارد اللازمة للتغيير التحويلي.

8 - وفي عام 2024، خضع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، استجابة لتوصيات مراجعة الحسابات لعام 2023 الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتماشياً مع إطار سياساته، لتغيير تنظيمي لمعالجة مسائل توفير الموارد الاستراتيجية والهيكل التنظيمي التي أبرزها مراجعو الحسابات بشكل مناسب. وكان الهدف من الاستعراض تسخير قدرات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشكل كامل ومواءمة عمله على نحو أوثق مع ولايته في مجال المشاريع الإنتاجية لدعم الاقتصادات النامية.

(5) World Bank, processed by Our World in Data - Share of small-scale industries with a loan or line of credit, 2023 (ourworldindata.org).

ثانيا - استعراض للإطار الاستراتيجي لعام 2024 (2022-2025)

9 - بحلول نهاية عام 2024، كان صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية قد أثر بشكل إيجابي على ما يقرب من 30 مليون شخص في أكثر مناطق العالم خطورة خلال فترة الإطار الاستراتيجي (2022 إلى 2024). وتسنى ذلك بفضل عدد من المنتجات المالية والخدمات الاستشارية بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية المتعلقة بالبنية التحتية المصممة لحشد رؤوس الأموال إلى حيث تشتد الحاجة إليها. وركز العمل على مجموعة من التدخلات، بما في ذلك إنتاج الطاقة خارج الشبكة، والزراعة، وخدمات التكنولوجيا المالية والرقمية، وتطوير البنية التحتية البلدية وغيرها من البنى التحتية دون الوطنية، حيث استفاد أكثر من نصف مليون من المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، متجاوزاً بذلك الأهداف المحددة لنهاية العام.

10 - والهدف الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو زيادة تدفقات التمويل العام والخاص نحو التنمية المستدامة، لا سيما في أقل البلدان نمواً. وفي السنوات الثلاث الأولى من الإطار الاستراتيجي، وبتمويل أساسي محدود يقلُّ عن 8 ملايين دولار سنوياً، حفَّز صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ما يُقدَّر بنحو 780 مليون دولار من الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة من خلال صناديق التمويل المختلط والمبادرات على المستوى القطري ودعم الاستعداد للاستثمار. ويؤكد هذا الإنجاز على دوره التحفيزي الحاسم الذي لا يحظى بالتمويل الكافي في سد الفجوة التمويلية في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتضررة من النزاعات والهشة. كما يبرز هذا العمل قدرة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على الاستفادة من التدفقات المالية لمواجهة التحديات العالمية الحرجة، مما يخلق تأثيرا دائما في مختلف القطاعات. ولقد دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أكثر من 340 مبادرة لتصبح جاهزة للاستثمار، وهو ما يمثل قيمة إجمالية قدرها 680 244 324 دولارا. ويعمل الصندوق في حيز كبير جداً بالنسبة للتمويل الأصغر، وصغير جداً بالنسبة للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف/مؤسسات التمويل الإنمائي التقليدية، وفي أمس الحاجة إلى زيادة التمويل لتوفير فرص عمل وتنمية الأسواق.

11 - وقد دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إنشاء 57 آلية تمويل تدعمها نماذج التمويل الخاص والعام والمختلط. وكان لهذه الآليات دور حاسم في تعزيز الوصول إلى رأس المال، وتعزيز النمو الاقتصادي، وضمان حلول مالية مستدامة تلبي احتياجات الأسواق المحلية في عدد من أقل البلدان نمواً. ومن خلال تعزيز المنظومات المالية وتمكين تنمية الأسواق، يواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تمكين الشركات ورواد الأعمال والمجتمعات المحلية من تأمين الموارد الضرورية للتنمية والقدرة على الصمود على المدى الطويل.

12 - ويواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تعزيز دوره داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث انخرط في العديد من المبادرات المشتركة وحشد 128 مليون دولار من صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي والشراكات على مدى السنوات الثلاث الماضية. وفي عام 2024، ضاعف صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، من خلال نشر قدراته التمويلية على نطاق واسع لدعم منظومة الأمم المتحدة، الأثر الإنمائي لمنظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي على الصعيد العالمي.

ثالثا – أداء الصندوق وأبرز أنشطته في عام 2024

ألف – استعراض الأنشطة على مدار السنة: إنجازات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

13 – في عام 2024، دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مبادرات التمويل المستدام في 78 بلداً، بما في ذلك جميع أقل البلدان نمواً تقريباً (43 من أصل 44) و 21 بلدا هشا. وأصدر أكثر من 22,1 مليون دولار في شكل قروض وضمانات ومنح للكيانات العامة والخاصة. وساعدت هذه الاستثمارات في دعم الحكومات والمجتمعات المحلية والشركات المحلية من خلال تنمية اقتصاداتها المحلية، وتوفير الآلاف من فرص العمل، وتعزيز سبل العيش، وإتاحة فرص الحصول على التمويل الميسور التكلفة. وهي تمثل حوالي 26 في المائة من جميع المدفوعات هذه السنة.

14 – واستنادا إلى البيانات المستقاة ورؤية صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ورسالته، ثم إعادة هيكلة الصندوق مؤخرًا لاستعادة هويته كصندوق يركز على حلول التمويل المختلط، فإن هذا الاتجاه في طريقه إلى الاستمرار والنمو السريع.

النتائج التي تحققت في ضوء الناتج 1 – التعجيل بالتحول الاقتصادي المراعي للبيئة الشامل للجميع والمتنوع

15 – سعيا للمساهمة في الاقتصادات الشاملة للجميع والمراعية للبيئة، يركز صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على زيادة توافر رأس المال الميسور التكلفة، بما في ذلك من خلال المنتجات والخدمات المالية الرقمية لدعم الأفراد والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على الصعيد المحلي وفي المراحل الأخيرة مع تعزيز النظام الإيكولوجي للأسواق المالية.

- **الاستفادة من الحلول المالية الرقمية في تمويل الأشخاص الذين لا يتعاملون مع المصارف**

16 – يناصر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع وحلول التمويل الرقمي التي لا تترك أحدا خلف الركب وتساعد في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2024، دعم الصندوق الإصلاحات السياساتية والتنظيمية التي تمكّن الاقتصادات الرقمية، وتقوم بتجريب الخدمات الرقمية والمالية التي يقودها القطاع الخاص وتوسيع نطاقها، وتعمل على تعزيز جاهزية الاستثمار وتطوير الأسواق في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والأسواق عالية المخاطر.

17 – وبدعمٍ من الاتحاد الأوروبي وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، واصل برنامج الاقتصاد الرقمي الشامل في تنزانيا تعزيز الجهود المبذولة في مجال الشمول المالي والتحول الرقمي على نطاق البلد. وفي عام 2024، نظم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دورات تدريبية على اعتماد النظام الرقمي لفائدة 53 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر، مما أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية ودقة البيانات، ودفع عجلة الشمول المالي للمجتمعات ذات الدخل المنخفض في تنزانيا. ومن خلال اعتماد نظم معلومات إدارية تعتمد على التكنولوجيا، يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر في تنزانيا أن تتكامل مع نظام الدفع الفوري في البلد، مما يقلل من التكاليف التشغيلية ويمكّن تلك المؤسسات من تطوير وتقديم خدمات مالية رقمية، الأمر الذي يمكن أن يعزز القدرة على الصمود الاقتصادي لملايين الرجال والنساء الذين لا يتعاملون مع المصارف في البلد حالياً.

18 - ويعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تيسير الاختبار التجريبي للخدمات الرقمية والمالية التي يقودها القطاع الخاص وتوسيع نطاقها للوصول إلى المجتمعات التي لا تُقدَّم لها خدمات كافية، لا سيما السكان الذين لا يتعاملون مع المصارف وسكان الأرياف. وفي منطقة المحيط الهادئ، قدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تسعة حلول مبتكرة للتمويل الرقمي في عام 2024 ودعم توسيع نطاق خدمات الدفع الرقمي. وكان للصندوق دور محوري في قيام شركة الاتصالات المحلية (Our-Telekom) الخدمة المالية عبر الهاتف المحمول (M-Selen) في جزر سليمان، وهي مبادرة مموَّلة من حكومة أستراليا لتعزيز الشمول المالي في المناطق الريفية. وتم توسيع نطاق هذا الحل، حيث دُمجت 16 خدمة جديدة في منصة M-Selen. وفي عام 2024، تم تسجيل 192 231 مستخدما جديدا، مما رفع العدد الإجمالي إلى 492 246. وتم تطوير موارد مصممة خصيصا لمحو الأمية الرقمية والمالية في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ، لتزويد 931 4 شخصا في عام 2024 بالمهارات الأساسية للعمل في الاقتصادات الناشئة.

19 - وفي عام 2024، دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مقرري السياسات والمنظمين في عشرة بلدان (إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وجزر سليمان وزامبيا وغابون والفلبين والكاميرون وملاوي والنيجر) بتقديم المساعدة الاستشارية والمساعدة في تطوير الأسواق. وخلال هذه الفترة، ساهم الدعم الفني الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في إحداث ثلاثة تغييرات في السياسات التنظيمية، بينما خضع للتدريب 175 مسؤولا حكوميا، من بينهم 72 امرأة. وفي الكاميرون، عقدت حلقة عمل ضمَّت أكثر من 50 مشاركا، ومن بينهم نواب المديرين الوطنيين في الهيئة التنظيمية الإقليمية "*مصرف دول وسط أفريقيا*"، تناولت التحول المالي الرقمي. وأبرزت هذه المناسبة الخبرة الفنية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من خلال موجزات السياسات المتعلقة بالخدمات المصرفية المفتوحة وعوامل تمكين الخدمات المالية الرقمية التي تضمنت نتائج التشخيص والمعايير الدولية، مما أضاف قيمة كبيرة على المناقشات التنظيمية.

20 - وأسفرت المشاركات التي قادها مصرف دول وسط أفريقيا عن زيادة المواءمة بين حماية المستهلكين وتنظيم التمويل الرقمي في بلدان وسط أفريقيا الستة. ويساعد هذا العمل على تعزيز أشكال الحماية القانونية الأساسية للمستهلكين والشركات الصغيرة، وزيادة ثقة المستهلكين من خلال تعزيز الشفافية وسهولة ممارسة الأعمال التجارية. ومع ترسيخ الأطر التنظيمية المنسقة، يتوقع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن يشهد زيادة في استقرار الأسواق وقدرتها على الصمود مع زيادة عدد الأشخاص الذين يستخدمون الخدمات المالية بانتظام، مما يخلق سوقا للاستثمارات الجديدة وحشد رؤوس الأموال.

- **دعم الحكومات والشركات المحلية في الحصول على التمويل الميسور التكلفة**

21 - في عام 2024، واصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دعم الحكومات الوطنية ودون الوطنية، والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات المالية المحلية في عدة مجالات رئيسية: أسواق رأس المال المحلية، وصناديق الاستثمار والضمانات، والتحويلات المالية الحكومية الدولية، والإيرادات من المصادر الخاصة.

22 - وفي كينيا، بدأ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مشروعاً لتعزيز قابلية تمويل مرافق سلسلة التبريد الزراعية التي تعمل بالطاقة الشمسية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ، يخطط الصندوق لنشر ثلاث أدوات مالية تتجاوز قيمتها 12 مليون دولار مع الاستفادة من مشاركة رأس المال الخاص الإضافي لتحقيق استثمارات في سلسلة القيمة في مجال التبريد

بالطاقة الشمسية والتي ستصل قيمتها إلى أكثر من 25 مليون دولار. وتسعى هذه المبادرة إلى إفادة ما يقرب من 60 000 من صغار المزارعين من خلال المساعدة في الحد من خسائر ما بعد الحصاد وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المنتجات الزراعية المُهدَرة بما لا يقلُّ عن 4,8 ملايين طن، مع تحقيق وفورات إضافية غير مباشرة بقيمة 3,9 ملايين طن. وستوضح هذه المبادرة كيف يمكن لنهج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الحد من مخاطر الاستثمارات أن يدعم ويحفز مشاركة القطاع الخاص الوطني في الحلول الزراعية المتكيفة مع تقلبات المناخ.

23 - وفي إطار مشروع تمويل الحلول الدائمة للنازحين قسراً، نجح صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2024 في تدريب 987 شخصا - 972 في أوغندا و 30 في الصومال - من النازحين و/أو المقيمين في المجتمعات المضيفة، على محو الأمية المالية وتطوير الأعمال التجارية. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، حصل هؤلاء الأشخاص على قروض ميسَّرة بلغ مجموعها 265 000 دولار من مؤسسة Pride للتمويل الأصغر المحدودة في أوغندا ومؤسسة RAAS للتمويل الأصغر في الصومال، فأتاح لهم ذلك توسيع مشاريعهم المتناهية الصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم. ونفذ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية خطة العمل لتعزيز الإيرادات في أروا وغولو في أوغندا، وبيدواه وبوصاصو في الصومال، فأدى ذلك إلى تحسينات كبيرة في الأداء المالي وتوسيع الإيرادات الضريبية، مما زاد الإيرادات من المصادر الخاصة التي أعيد استثمارها في تقديم الخدمات المحلية والتنمية. وفي أوغندا، قام صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بتيسير وضع مبادئ توجيهية للشراكات بين القطاعين العام والخاص على المستوى دون الوطني وموجز للسياسات بشأن إدارة التعامل مع مسألة اللاجئين في المناطق الحضرية. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز السياسات الشاملة في المدن المستهدفة، وتوفير أطر مستدامة للنمو الاقتصادي الطويل الأجل مع الحد من اعتماد السكان النازحين على المعونة.

- **الاستثمار في توفير فرص العمل للجميع وتوسيع فرص الأعمال**

24 - يشجع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تكافؤ فرص التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال آليات الاختيار على أساس المسابقات للنهوض بالاستثمارات المبتكرة وحلول التمويل بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص وسائر كيانات الأمم المتحدة. وغالبا ما تكون هذه التدخلات شاملة لعدة قطاعات وتشكل جزءا من مبادرات مواضيعية أخرى.

25 - وفي السنغال، وبتمويل من الصندوق الاستئماني لتمويل المرحلة الأخيرة التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، أنجز تحديث سوق السمك في سومبيديون في ضواحي داكار في عام 2024، بعد تقديم منحة من الصندوق إلى بلدية غول تابي - فاس كولوبان. ومن المتوقع أن تؤدي عمليات تحديث البنية التحتية إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل من خلال جذب أعداد متزايدة من بائعي ثمار البحر مع تعزيز الفرص الاقتصادية المتكافئة للنساء المحليات اللاتي يعملن تقليدياً في بيع الأسماك وغيرها من ثمار البحر. ويوفر السوق الجديد بيئة عمل نظيفة وملائمة للبائعات، حيث يضم غرفة تخزين مبرَّدة ومرفقاً لرعاية الأطفال ومرافق مناسبة للصرف الصحي وأكشاكا مخصصة. وقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للبلدية الدعم التقني لتنمية القدرات في مجال التخطيط الاقتصادي والميزنة التي تعزز تكافؤ الفرص.

26 - وفي بنغلاديش، من خلال مشروع تمكين المرأة لتحقيق النمو الشامل الذي تموّله هولندا، أتاح الصندوق المتجدد الخاص التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لما يقرب من 100 مؤسسة

مملوكة للنساء والفئات المهمَّشة من التغلب على العوائق المالية وتوسيع نطاق أعمالها في عام 2024. وكنتيجة مباشرة لذلك، نجحت هذه المؤسسات في تعبئة 391 384 دولارا في شكل أسهم ومصادر مالية أخرى، مما أدى إلى زيادة بأكثر من الضعف لمبلغ القرض الأولي الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والبالغ 000 190 دولار من الصندوق المتجدد. وساهم هذا الدعم المالي في توفير 327 وظيفة. وتعزز هذه المؤسسات ريادة الأعمال داخل المجتمعات المحلية، مما يوسع نطاق المشاركة الاقتصادية والقدرة على الصمود.

- **التمويل من أجل البيئة: المناخ والطاقة النظيفة والتنوع البيولوجي**

27 - بتمويل قدره 19,4 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، وبالتعاون مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، قطع مشروع صندوق الطهي خطوات كبيرة في عام 2024 نحو تسريع الانتقال إلى حلول الطهي الأنظف التي ستؤدي إلى هواء أنظف وصحة أفضل، من بين مكاسب إنمائية أخرى. وفي عام 2024، منح صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 391 991 دولارا إلى 29 مؤسسة جاهزة للاستثمار في تنزانيا، فأسهم ذلك في توفير 094 1 وظيفة، 53,5 في المائة منها تشغلها نساء. ودعم هذا العمل الانتقال إلى حلول الطهي الأنظف لفائدة 194 510 شخصا.

28 - وفي عام 2024، في إطار المشروع الإقليمي للمدن الخضراء الذكية لرابطة مدن دول جنوب شرق آسيا المموَّل من الاتحاد الأوروبي، وضع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية اللمسات الأخيرة على نموذجين تجريبيين للتمويل المختلط في بانيوماس (إندونيسيا) وإيبوه (ماليزيا) لتعزيز إدارة النفايات ومبادرات حركة المرور الذكية. وفي بانيوماس، سيساعد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في توسيع نطاق شركتين: شركة "الوقود المستخرج من النفايات" المتخصصة في إدارة النفايات غير العضوية، وشركة "ذبابة الجندي الأسود" التي تركز على توفير فرص عمل وتطوير سوق للنفايات العضوية. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة القدرة على إعادة تدوير النفايات بمقدار حوالي سبعة أضعاف، من 255 2 طنا إلى 129 15 طنا، في سنة واحدة فقط. ومن المتوقع أن تزيد الإيرادات بمقدار سبعة أضعاف من 656 60 دولارا إلى 321 418 دولارا سنويا، مما يسهل تطوير نموذج أعمال مستدام في هذه السوق التي لا تزال في مراحلها الأولى. وأثبت صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن هناك سوقا للتنمية وسيدعم حكومة إندونيسيا في تحقيق الإمكانات غير المستغلة في سوق النفايات العضوية. وفي إيبوه، سيدعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مبادرة حركة المرور الذكية من خلال إطلاق منصة رقمية لتحسين تحصيل الرسوم، والتي ستعيد المدينة استثمارها في تمويل توسيع حركة المرور الذكية. ومن المتوقع أن تزيد هذه المبادرة الإيرادات بمقدار 000 950 دولار سنويا مقارنة بالسنوات السابقة وأن يستفيد منها أكثر من 000 800 من سكان المدينة. وستساهم هذه المشاريع في الحد من التلوث مع توفير فرص كسب العيش.

- **تمويل السكان المتضررين بشدة من الظواهر الجوية**

29 - أطلق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2024 صندوق الدائرة الزرقاء لاستدامة المحيط الهادئ لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام مع تحسين القدرة على الصمود في مواجهة الظواهر الجوية القصوى في بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو وفيجي. ويجري إنشاء الصندوق الذي تم تمويله بمنحة قدرها 10 ملايين دولار من الاتحاد

الأوروبي، لتوظيف المنح الاستثمارية والمساعدة الفنية، ممزوجة بضمانات و/أو قروض ميسَّرة لتسهيل احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واستعدادها للاستثمار. كما يهدف إلى تحسين البيئة التمكينية وقدرة الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية على حشد رؤوس أموال القطاع الخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تمويل نموها. ويهدف صندوق الدائرة الزرقاء لاستدامة المحيط الهادئ، فور انتقاله إلى حيز التشغيل الكامل، إلى إطلاق استثمارات إضافية بقيمة 20 مليون دولار من القطاعين العام والخاص، مما يضاعف من تأثيره المحتمل في جميع أنحاء المنطقة.

30 - وفي عام 2024، دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لتطوير إصدار السندات البلدية ودون الوطنية في إطار مبادرة التمويل الاستراتيجي البديل للمشاريع لتمويل أنشطة التنمية المستدامة الوطنية. وأدى هذا العمل إلى استكمال السند الأخضر للبنى التحتية للمياه في تانغا، وهو أول سند دون وطني على الإطلاق يصدر في شرق أفريقيا. وباستخدام ما يقرب من مليون دولار كدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، أتاح السند 53,12 بليون شلن تنزاني (ما يعادل 20,8 مليون دولار)، مما يحقق فعليا نسبة رفع مالي تبلغ واحدا إلى 20 ويثبت تأثيرا حفازا في تحرير رأس المال المحلي. وجرى التسجيل المشترك للسند على قائمة بورصة لوكسمبورغ الخضراء، وهي المنصة المرجعية العالمية للأوراق المالية المستدامة. ومنذ تقديم السند الأخضر للبنى التحتية للمياه في تانغا، أعربت خمس بلديات/كيانات دون وطنية أخرى على الأقل عن اهتمامها بتكرار النموذج، مع توقع إصدار سندات مجتمعةً بقيمة 322,3 بليون شلن تنزاني (حوالي 153 مليون دولار) خلال السنتين المقبلتين. وهذا يعادل زيادة بمقدار سبعة أضعاف في أنشطة السندات البلدية/دون الوطنية في البلد.

31 - ويواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دعم الكيانات دون الوطنية في جهود بناء القدرة على الصمود التي تتولى البلدان زمامها. وفي عام 2024، كان 38 بلدا في أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، بما يشمل 20 بلدا من أقل البلدان نموا وست دول جزرية صغيرة نامية، تعمل بنشاط على تصميم أو تنفيذ استثمارات في البنى التحتية والخدمات التي تستهدف توفير فرص العمل وسبل العيش في المناطق المعرَّضة للتأثر بالظواهر الجوية القصوى. وفي عام 2024، أكمل التسهيل الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ الذي يقوده صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية استثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية 7,2 ملايين دولار، ركز معظمها على استثمارات البنى التحتية المحلية دون الوطنية والبلدية لدعم توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي. ويجري تنفيذ استثمار آخر بقيمة 6,8 ملايين دولار من قبل الحكومات بما يتماشى مع المدفوعات القائمة على الأداء (استناداً إلى المعيار ISO14093) التي يتم تسليمها للحكومات المحلية. وفي عام 2024، بلغ التمويل الذي تم حشده بالاشتراك مع آلية الاستثمار ما يقرب من 000 700 دولار، بدعم تمويلي مشترك من حكومات أوغندا وبنغلاديش وغامبيا وغانا. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للكيانات المعتمدة لدى الصندوق الأخضر للمناخ، تمت الموافقة على مدفوعات إضافية على أساس الأداء بقيمة 65,1 مليون دولار في عام 2024؛ وسيُصرف مبلغ 55,1 مليون دولار لمصرف التنمية لغرب أفريقيا و 10 ملايين دولار لبوتان.

32 - وفي عام 2024، وبتمويل من أستراليا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والهند، دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية طرح حلول التأمين ضد مخاطر الظواهر الجوية القصوى في بابوا غينيا الجديدة وتونغا وساموا وفيجي: فاشترك 850 26 شخصا في التأمين القائم على مؤشرات، بمشاركة شبه متساوية من الرجال والنساء. ومع أن الأشخاص ذوي الإعاقة استفادوا، لم يحقق صندوق الأمم المتحدة

للمشاريع الإنتاجية سوى نسبة نجاح بلغت 2 في المائة لهذه الشريحة من السكان، وهو مجال واضح للتحسين في المستقبل. وشملت الحلول التي أتاحها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المنتجات السوقية للتأمين القائم على مؤشرات التي تؤمن المجتمعات الضعيفة ضد أخطار الطقس مثل الرياح الإعصارية والأمطار الغزيرة والجفاف. ويحتوي المنتج القائم على مؤشرات على عنصر الإجراء الاستباقي الذي يدفع جزءا من المبلغ المؤمن عليه قبل بلوغ عاصفة شديدة أو كارثة أخرى متعلقة بالطقس اليابسة، بناءً على المعلومات المتوقعة. وفي فيجي، كان هناك 633 1 من المدفوعات للعملاء بلغت قيمتها 450 291 دولارا من دولارات فيجي (625 125 دولارا تقريبا). وسيتوسع البرنامج ليشمل جزر سليمان وكيريباس، وكلاهما من أقل البلدان نمواً، في عام 2025. ودخل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في شراكة مع شركتي آون ولويدز لتطوير أداة عالمية ذات أغراض خاصة للصمود في مواجهة الكوارث ستقدم ضمانات تأمينية وأدوات تمويل أقساط التأمين لدعم الشركاء من جانبي العرض والطلب سعيا لتوسيع نطاق حلول التأمين القائم على مؤشرات المتعددة المخاطر. وسيخضع هذا المرفق المالي للاختبار في ثلاثة أسواق في المحيط الهادئ قبل تكراره في أماكن أخرى، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي. وهو مصمم أيضاً لدعم وكالات الأمم المتحدة الأخرى في برامجها المتعلقة بالتأمين نظراً لأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو الكيان الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي يستخدم الأدوات المالية وفقاً لولايته ولديه القواعد والأنظمة المالية اللازمة والقدرات الداخلية.

33 - وفي محاولة لتكرار هذه الآلية وتوسيع نطاقها لدعم المناطق الضعيفة الأخرى، أنجز وضع استراتيجية تنفيذ في سيراليون في إطار مشروع "سالوني للحصول على التمويل" بعد الانتهاء من دراسات الجدوى وتنظيم حلقة عمل وطنية لأصحاب المصلحة في عام 2024. ونتيجة لذلك، اختيرت شركة تأمين محلية تدعى "أكتيفا" (Activa) من خلال عملية تنافسية للحصول على منحة ومساعدة فنية من أجل تطوير منتج تأمين متناهي الصغر قائم على مؤشرات يغطي صغار المزارعين ضد فائض الأمطار وموجات الجفاف الشديد. وحصل هذا المنتج على الموافقات التنظيمية ومن المقرر إطلاقه قبل بداية موسم الرياح الموسمية في منتصف عام 2025. وتبنت شركة التأمين المحلية في فريتاون الدروس المستفادة من منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك تصميم المنتج ونموذج التوزيع، وذلك بعد المشورة الفنية التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

- **الاستثمار في أمن الطاقة مستقبلا**

34 - في عام 2024، واصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دعم التمويل المبتكر للاستثمارات في مجال الطاقة في أقل البلدان نمواً وغيرها من البيئات الهشة، حيث تكلف خدمات الطاقة أكثر بكثير مما تكلفه البلدان الأخرى بسبب المخاطر العالية المتصورة، مما يجعل العديد من أقل البلدان نموا، خاصة في المناطق النائية، تواجه عوائق في الحصول على الطاقة من أجل التنمية المستدامة.

35 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية منذ عام 2019 في إطار برنامج مشترك بتمويل من الصندوق الوطني لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والذي يوجه الدعم المالي من المبادرة المتعلقة بغابات وسط أفريقيا للنهوض بأهداف حفظ الغابات والتنمية المستدامة. وتدعم هذه المبادرة الاستهلاك المستدام للطاقة والاستعاضة عن مصادر خشب الوقود غير الفعالة والمكلفة ببدائل أخرى. ويشكل ذلك جزءا من العمل المتواصل الذي يقوم به صندوق الأمم

المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتعزيز التعاون بين بلدان حوض الكونغو وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال الإدارة المستدامة لثاني أكبر غابة استوائية في العالم. وفي عام 2024، صرف صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية خمس مدفوعات على أساس الأداء بلغ مجموعها 500 210 دولار لحافظة من الشركات المحلية الصغيرة، وحشد مبلغاً إضافياً قدره 749 328 دولارا من خلال مساهمات الشركاء. وإضافة إلى ذلك، تم تمكين الشركات المحلية من بيع 289 26 وحدة للطهي النظيف، ليصل المجموع إلى أكثر من 833 306 وحدة للطاقة النظيفة منذ إنشاء الصندوق، حيث سيستخدم 091 135 فردا منتجات الطاقة النظيفة في عام 2024، مما يقلل من الاعتماد على وسائل الطهي التقليدية ويساعد في مكافحة قطع الأشجار غير القانوني.

36 - وفي عام 2024، وبدعم من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تسهيلات قروض مهيكلة بقيمة 8 ملايين دولار لإطلاق أول صندوق وطني للطاقة المتجددة في زمبابوي، يديره مدير صندوق محلي. وبحجم مستهدف يبلغ 50 مليون دولار بحلول نهاية عام 2026، سيحفز صندوق الطاقة المتجددة التوسع في مجال الطاقة النظيفة والنمو الاقتصادي الشامل وتوفير فرص العمل في جميع أنحاء زمبابوي. وأتاحت الشريحة الأولية البالغة 3 ملايين دولار التي تم صرفها كتمويل أولي في الربع الأخير من عام 2024 للجهة القائمة بإدارة الصندوق، وهي مجموعة الاستثمارات (Old Mutual)، الانتهاء من عملية التأسيس والتشغيل وحشد 3 ملايين دولار إضافية من المستثمرين في القطاع الخاص. وحددت عملية تنافسية قائمة على الجدارة في تحديد واختيار الصفقات 49 مشروعاً في مجال الطاقة البديلة، منها 17 مشروعاً قيد العناية الواجبة حالياً ومشروع واحد وافقت عليه بالفعل لجنة الاستثمار التابعة للصندوق (مع إنجاز الاتفاقات القانونية). وأتاحت هذه الصفقة مبلغا إضافيا قدره 4 ملايين دولار في شكل استثمارات خاصة، ليصل إجمالي الأموال إلى 10 ملايين دولار، مما ضاعف حجم استثمارات القطاع الخاص.

- **إطلاق العنان لإمكانات الأعمال التجارية الصغيرة القادرة على الحد من الأخطار التي تهدد البيئة الطبيعية**

37 - تحت قيادة الصندوق المشاريع الإنتاجية، حقق الصندوق العالمي للشعاب المرجانية في عام 2024، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والعديد من البلدان المانحة، إنجازات مهمة في توسيع نطاق حلول الحفظ والتمويل القائمة على القدرة على الصمود لحماية الشعاب المرجانية. ويتسم هذا العمل بالأهمية البالغة، نظرا لأن الشعاب المرجانية تمثل ما تقدر قيمته بنحو 36 بليون دولار سنويًا لصناعة السياحة العالمية وحدها. وقام الصندوق العالمي للشعاب المرجانية بتيسير أول مبادلة للدين بتدابير حفظ الطبيعة تركز على الشعاب المرجانية، حيث اشترك في التمويل وقدم الدعم التقني لتأمين تخفيض بقيمة 35 مليون دولار في ديون إندونيسيا، ووجه الأموال نحو الحفاظ على الشعاب المرجانية في جميع أنحاء المشاهد البحرية الحيوية، بما في ذلك مشهد رأس الطائر وباندا البحري. وقد دعم صندوق المشاريع الإنتاجية، الذي يستضيف أمانة الصندوق العالمي للشعاب المرجانية، إطلاق مرفق التمويل الأزرق، وهو عبارة عن أداة مبتكرة لتقديم ديون ذات تأثير بقيمة 35 مليون دولار لتمويل الأعمال التجارية التي تؤثر بشكل إيجابي على الشعاب المرجانية وحماية 1,8 مليون هكتار من الشعاب المرجانية في المناطق البحرية المحمية في الفلبين وإندونيسيا وتنزانيا. وإضافة إلى ذلك، وسّع الصندوق العالمي للشعاب المرجانية نطاق التنفيذ في 21 دولة ساحلية وجزرية نامية، مما أدى إلى توسيع نطاق المشاريع التي

تؤثر بشكل إيجابي على الشعاب المرجانية في القطاعات الأساسية مثل إدارة التلوث، والسياحة المستدامة، وتربية الأحياء المائية، والكربون الأزرق – وهي جهود ضرورية في سياق رابع وأوسع مناسبة عالمية بشأن ابيضاض المرجان.

38 – وفي بوروندي، يقوم صندوق المشاريع الإنتاجية بتنفيذ مشروع غابة كيبيرا وملاذ السلام كجزء من مرفق الاستثمار في الطبيعة في إطار شراكة بين صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، والبرنامج الإنمائي، وصندوق المشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة كارتييه من أجل الطبيعة. ويستخدم المرفق التمويل المختلط كأداة لبناء السلام وتقديم الحلول القائمة على الطبيعة. وفي عام 2024، أنشئ مركز للتراث الثقافي يقوم بتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية لشعب الباتوا وذلك لدعم وإنجاز التجارب السياحية والثقافية. وقُدّم الدعم إلى المجتمعات المحلية للتوعية بالأهمية الاقتصادية والمالية للحفاظ على الشمبانزي، وشمل ذلك أكثر من 000 1 شخص، في حين جرى إيجاد 150 وظيفة مؤقتة في مجال صيانة الطرق. وقُدّم الدعم لأكثر من 100 عضو من أعضاء الجمعيات فيما يتعلق بخيارات سبل العيش البديلة (مثل إنتاج الفطر)، ويمثل هذا الدعم عنصرا أساسيا في جهود الحفظ الشاملة التي يضطلع بها المرفق. واستثمر الصندوق 1,5 مليون دولار لتحسين جاهزية الاستثمار وقابلية قيام المصارف بتمويل مشروع مباندا للطاقة الكهرمائية القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد أدى ذلك إلى إنشاء آلية للدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية من المتوقع أن توفر 000 150 دولار سنويًا لمؤسسة كيبيرا المحلية، التي يمكنها بدورها أن تدعم سبل العيش في النظام الإيكولوجي، مما يقلل الحاجة إلى تأمين تمويل من المانحين. ويعمل صندوق المشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام معًا لتفعيل هذه الخطة المبتكرة بالكامل في عام 2025.

- **دعم الحكومات والأعمال التجارية المحلية عن طريق الاستثمار في النظم الغذائية المستدامة**

39 – استمر الصندوق في تقديم حلول تمويلية لاستثمارات البلديات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنظومات الغذائية المستدامة، وكان يقوم بذلك في كثير من الأحيان من خلال شراكات مع كيانات تابعة للأمم المتحدة. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، أطلق الصندوق مرفق تمويل موردي التغذية في عام 2024 لدعم مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال من خلال استثمارات تحفيزية من منظور الأطفال في سوق الموردين المحليين للأدوات العلاجية الجاهزة للاستخدام وغيرها من أدوات التغذية الأساسية للأطفال. وبدعم من مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال، يستفيد المرفق من أدوات التمويل المختلط، بما في ذلك القروض والضمانات، للمساعدة في تحفيز تدفق رأس المال إلى منظومات الأغذية الزراعية، مع التركيز بشكل خاص على تنمية أقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأنجز صندوق المشاريع الإنتاجية أول استثمار في كانون الأول/ديسمبر 2024، وهو قرض تحفيزي بقيمة 2,5 مليون دولار أمريكي لشركة Ariel Foods FZE في نيجيريا لتمويل تركيب معدات تجهيز متخصصة للخضروات المحلية التي يتم الحصول عليها من المزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة في المنطقة. ويقلل هذا الاستثمار من الاعتماد على الواردات، ويبني القدرة على الصمود في سلاسل التوريد المحلية والعالمية، ويضع الخضروات المزروعة في أفريقيا في قلب مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال ويساعد اليونيسف وغيرها من الوكالات الأغذية الإنسانية على الوصول إلى المزيد من الأطفال المحتاجين.

40 – وبرنامج مسرع الأمن الغذائي التابع لصندوق المشاريع الإنتاجية هو مبادرة إقليمية أساسية أنشئت بالشراكة الوثيقة مع مبادرة التكيف الأفريقية. ويهدف البرنامج، الذي أُطلق في أوائل عام 2024 بتمويل من كندا

والولايات المتحدة، إلى بناء منظومات غذائية مستدامة في أقل البلدان نمواً من خلال دمج الأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية وحلول التمويل المبتكر والمختلط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي في قطاع الأغذية الزراعية. ويدعم البرنامج حالياً 13 شركة من خلال وضع نموذج أعمال تجارية منظم وبذل العناية الواجبة المتعمقة لإطلاق فرص التمويل. ويمكن لمسرّع الأمن الغذائي أن يمهد الطريق لاستثمارات مؤثرة وقدرة على الصمود طويلة الأجل في المنظومات الغذائية الزراعية من خلال الجمع بين المساعدة التقنية، وتحليل العوائق واستراتيجية للحد من المخاطر.

41 - وفي عام 2024، ومن خلال التمويل المقدم من الصندوق الاستئماني لتمويل المرحلة الأخيرة التابع لصندوق المشاريع الإنتاجية، دعم صندوق المشاريع الإنتاجية حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في تنفيذ مسارات المنظومة الغذائية الخاصة بهما، مع القيام بالتحضيرات لمشاركتهما في العملية الثانية لتقييم حصيلة مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية. وقام الصندوق الاستئماني، وهو آلية تمويل ينفذها صندوق المشاريع الإنتاجية، بتيسير 46 مشروعاً استثمارياً لدعم المؤسسات المالية المحلية، ولا سيما بنك الاستثمار والتنمية من أجل المرأة (*Banque d'investissement et de Developpement pour les Femmes*)، في بوروندي.

42 - وفي عام 2024، وبالتعاون مع شركة نيوي فينتشرز (Nyowe Ventures)، نجح الصندوق في تجريب حل رقمي لدعم المنتجين الريفيين لزيوت جوز الشيا، وعباد الشمس والبذور في شمال أوغندا. وسجلت منصة شركة نيوي فينتشرز ما مجموعه 667 19 من المزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة، مما مكّنهم من الحصول على قروض المدخلات الزراعية وإقامة ارتباطات مع الأسواق، مع وجود 25 مؤسسة إضافية من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تستخدم بنشاط المنصات التي يدعمها صندوق المشاريع الإنتاجية للتجارة الزراعية بأسعار تنافسية. ودعم صندوق المشاريع الإنتاجية مؤسسة UGAFODE، وهي مؤسسة للتمويل الأصغر، بضمان محفظة قروض لتوفير قروض متناهية الصغر للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يملكها لاجئون في مستوطنة ناكيفالي للاجئين. وحصل ما مجموعه 834 مؤسسة من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على قروض لتحسين أعمالها التجارية. وقدّمت مؤسسة UGAFODE الدعم إلى 944 من اللاجئين وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة الذين حصلوا على قروض من خلال منتج ضمان صندوق المشاريع الإنتاجية.

النتائج المتحققة في ضوء الناتجين 2 و 3: زيادة تدفقات التمويل العام والخاص وتعزيز نظم السوق وتحسين آليات التمويل

- **تعبئة وتحفيز التمويل للأسواق التي تعاني من نقص الخدمات وتحديات المرحلة الأخيرة**

43 - في عام 2024، عمل الصندوق بشكل وثيق مع المصارف المحلية والمؤسسات المالية في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان الهشة للمساعدة في إطلاق رأس المال الاستثماري في هذه الأسواق والقطاعات التي تعتبر عالية المخاطر.

44 - وعمل الصندوق في أفغانستان، بالشراكة مع البرنامج الإنمائي، على التصدي للعوائق الحرجة التي تحول دون تمكن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل. وفي عام 2024، ومن خلال اتفاق ضمان حافظة بقيمة 1 مليون دولار مع مؤسسة ضمان الائتمان الأفغانية،

حشد الصندوق 5,5 ملايين دولار من القطاع الخاص، محققاً بذلك عامل رفع مالي قدره 5,5. وسيركز المرفق على تحسين إمكانية حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية، وتعزيز تكافؤ الفرص لتعزيز إيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي المستدام.

45 - وبتمويل من المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبرنامج الإنمائي، دعم الصندوق 17 مؤسسة ناشئة في تنزانيا كجزء من برنامج فونجو للابتكار (Fungo Innovation Programme)، حيث قدم التمويل التحفيزي والمساعدة التقنية. وقد عزز برنامج فونغو للابتكار، الذي تم تنفيذه بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، من استعداد تلك الأعمال التجارية الجديدة للاستثمار، مما مكنها من جذب أكثر من 3 ملايين يورو من التمويل الخارجي من مؤسسات التمويل الإنمائي، ومستثمري القطاع الخاص والشركاء في التنمية.

46 - وصندوق بيلد (BUILD Fund) هو مبادرة للتمويل المختلط صممها صندوق المشاريع الإنتاجية بالتعاون مع شركة بامبو كابيتال (Bamboo Capital). وأطلقت شركة بامبو صندوق بيلد في عام 2020 كاستجابة لدعوة أطلقها صندوق المشاريع الإنتاجية وهي تستثمر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأكثر نضجاً إلى حد ما، في أقل البلدان نمواً أساسا. وتراوح أحجام التذاكر من 000 250 دولار إلى 2,5 مليون دولار، وقد جمع الصندوق، منذ إنشائه في عام 2020، أكثر من 70 مليون دولار (بشكل رئيسي من المانحين ومؤسسات التمويل الإنمائي). وفي عام 2024، واصل صندوق بيلد توظيف الأموال في شركات جديدة. وكان التركيز الرئيسي على المنظومات الغذائية. وحصلت ثلاث مؤسسات زراعية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على قروض من صندوق بيلد في عام 2024 بقيمة 000 770 3 دولار: سيكاجيا أوغندا (Sekkajia Uganda) (1 مليون دولار)، وموجوني أوغندا (Mujuni Uganda) (000 270 دولار) ومامبو كوفي تنزانيا (Mambo Coffee Tanzania) (2,5 مليون دولار). وفي عام 2025، سيقوم صندوق المشاريع الإنتاجية باستعراض الشراكة مع شركة بامبو كابيتال لضمان قيام الصندوق بتحسين قدراته بالنظر إلى الموارد العامة القيّمة التي تم استثمارها حتى اليوم.

47 - وفي رواندا، قدم صندوق المشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأغذية العالمي ومؤسسة ماستركارد (Mastercard Foundation) ضماناً ائتمانياً جزئياً بقيمة 000 500 دولار إلى شركة أورويغو للتمويل (Urwego Finance)، وهي مقدم محلي للخدمات المالية، يغطي 70 في المائة من الخسائر المحتملة. وتتيح آلية الحد من المخاطر هذه لشركة أورويغو تقديم قروض مباشرة إلى مؤسسات مملوكة لشباب ومؤسسات زراعية متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة كانت تُستبعد في كثير من الأحيان بسبب عدم وجود كفالات ملموسة والمخاطر العالية المتصورة. ومن دون هذا الضمان، كانت هذه الأعمال التجارية تواجه متطلبات كفالات مرتفعة تصل إلى ما بين 130 و 150 في المائة من قيمة القروض، وهو ما يشكل عتبة لا يمكن تحقيقها بالنسبة إلى معظم الأعمال التجارية. وقد خفف الضمان من الحواجز وساعد على توفير إمكانية الوصول إلى التمويل لتلبية الاحتياجات الاستثمارية ورأس المال العامل للمؤسسات الزراعية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

48 - ودخل صندوق المشاريع الإنتاجية وشركة نيلوس (Nilus)، وهي شركة لتكنولوجيا الخدمات الغذائية، في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي في بيرو للوصول إلى أكثر من 000 150 من الأشخاص الذين يعانون من نقص الخدمات الغذائية الصحية من خلال 500 2 من المطابخ المجتمعية، ومرافق الإطعام المدعومة من الحكومة والمطاعم التي ستخدم المجتمعات المحلية ذات الدخل المنخفض في ليما بحلول عام 2028. وفي إطار هذه المبادرة، وافق الصندوق على تقديم قرض بالعملة المحلية إلى شركة

نيلوس، وسيتم صرفه في عام 2025. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاستثمار إلى استلاف أكثر من مثلي مبلغ القرض في شكل رأس مال إضافي من مستثمري القطاع الخاص. وتوظف الشركة المستثمرة تكنولوجيا الخدمات اللوجستية الرقمية وتطبيقا للتجارة الإلكترونية على الأجهزة المحمولة لتقليل تكلفة الحصول على الطعام الصحي من خلال توحيد الطلبات المقدمة من الأشخاص ذوي الدخل المنخفض. وأثبتت مرحلة تجريبية سابقة أن الشركة ساعدت فئات سكانية تعاني من نقص الخدمات على توفير ما يقرب من 24 في المائة من تكاليف الطعام و 6 في المائة من تكاليف النقل.

49 - وفي منتدى الأعمال التجارية المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأوغندا في أوائل عام 2024، أطلق الصندوق المرحلة الثانية من مرفقه لدعم التنشيط والتحول الزراعيين (ستارت START)، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وأوغندا والقطاع الخاص المحلي. وجرى أيضا تنفيذ مرفق ستارت في بوروندي بتمويل من برنامج الأغذية العالمي والبرنامج الإنمائي. وفي أوغندا، تم ربط خمس من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الأعمال التجارية الزراعية بنجاح بمصرف التنمية الأوغندي، حيث تمت الموافقة بالفعل على حصول ثلاث من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على 7,7 بلايين شلن أوغندي (حوالي 2 مليون دولار) في شكل قروض ميسرة الشروط. وبالشراكة مع *بنك الاستثمار والتنمية من أجل المرأة*، وهو مؤسسة مالية ممولة بالكامل من قبل الحكومة المركزية والحكومات المحلية في بوروندي، دعم الصندوق، من خلال المساعدة التقنية ومن خلال منحةٍ، نشر أدوات مالية مبتكرة مثل خط للائتمانات البالغة الصغر وضمان لحافظة مالية لتمويل 89 مشروعاً استثمارياً و 46 مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمبلغ 000 122 دولار، وتعبئة 43 جمعية قروية للادخار والإقراض ومشاريع فردية في سلاسل القيمة في المنظومة الغذائية. وقام الصندوق بتعبئة ما مجموعه 000 180 دولار من المصرف لتمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في المنظومة الغذائية.

50 - وفي السنغال، وغامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، قدم الصندوق مساعدة حاسمة في المجال التقني وفي مجال بناء القدرات لمنظمة تنمية حوض نهر غامبيا، حيث قدم الدعم لوضع واعتماد أول خطة رئيسية للتنمية المتكاملة للمنظمة، ستؤدي إلى تحسين إمكانية الحصول على المياه، وخدمات الصرف الصحي، والطاقة والري لأكثر من ستة ملايين شخص في البلدان الأربعة. وقد مكّن الدعم المقدم من الصندوق منظمة تنمية حوض نهر غامبيا من هيكلة المشاريع بشكل أكثر فعالية، واجتذاب التمويل وضمان إدارة الموارد بشكل مستدام وفعال. وعلى سبيل المثال، حسّن الدعم من جاهزية الاستثمار، التي قادت عملية سبر السوق والترويج لدى المستثمرين لمشروع سالتينو للطاقة الكهرمائية.

- **الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة لتعظيم تأثير التنمية**

51 - يلتزم الصندوق بتوسيع دوره كشريك في تحفيز التمويل للاستثمارات العالية التأثير التي تخدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقاً لدعم وتوسيع نطاق الأثر الإنمائي. ويتم تنفيذ هذا العمل من خلال نشر حلول التمويل المبتكر والمختلط التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان الهشة للمساعدة في تحفيز الاستثمار بسرعة وعلى نطاق واسع.

52 - وفي عام 2024، شارك الصندوق في 22 مبادرة مشتركة مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين وجمع 21 مليون دولار من صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

53 - وفي عام 2022، وقّع الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي اتفاق شراكة استراتيجية للتشارك في وضع ونشر التمويل بشروط ميسرة للأعمال التجارية المبتكرة التي لا تحظى بالتمويل الكافي في مجال المنظومات الغذائية، باستخدام أدوات وقدرات التمويل الخاصة بالصندوق. وفي عام 2024، نُفّذ العديد من المبادرات في إطار الشراكة، وهي مدرجة في الفرع السابق.

54 - وفي بنن، دخل الصندوق في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتقديم ضمانة بقيمة 000 450 دولار لدعم مؤسسة أليديه (ALIDé)، وهي مؤسسة مالية محلية، لزيادة محفظة إقراضها للشرائح السكانية الضعيفة والشرائح التي تعاني من نقص الخدمات المالية. ويشمل ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تشكل جهات توريد للبرنامج الوطني للتغذية المدرسية المحلية، أو يمكن أن تصبح كذلك. وتستهدف الشراكة أيضا رواد الأعمال الشباب الذين يعملون على تعزيز القدرة على الصمود ومنع انتشار انعدام الأمن في المناطق الشمالية من البلد. وسيقلل الضمان من متطلبات الكفالات الحالية المرتفعة التي تمثل عائقًا رئيسيًا أمام الأعمال التجارية الصغيرة للوصول إلى الائتمان في بنن. ويراوح متوسط مبلغ القرض من 800 دولار إلى 000 1 دولار.

55 - وفي بابوا غينيا الجديدة، يشكل الصندوق جزءاً من برنامج دعم ريادة الأعمال والاستثمار والتجارة في المناطق الريفية الذي تقوده منظمة الأغذية والزراعة والذي يموَّل بصورة مشتركة من قبل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بالشراكة مع البرنامج الإنمائي، ومكتب العمل الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات. ويتولى الصندوق المسؤولية عن توفير إمكانية الوصول إلى عنصر التمويل في إطار المشروع، الذي يدعم وضع سلاسل القيمة في مجالي الزراعة وصيد الأسماك مع التركيز على المرأة، والشباب والتنمية الريفية. وفي عام 2024، ساعد الصندوق وشركاؤه 73 مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الحصول على التمويل وسهلوا فتح 325 18 حسابا ماليا جديدا، متجاوزين بذلك الأهداف المحددة ومعززين إمكانية الوصول إلى التمويل في المجتمعات المحلية الريفية. ومن هذه المؤسسات، يعود 37 في المائة لنساء استفدن من الخدمات المالية والتمكين الاقتصادي. ودعم المشروع أيضا المصرف المركزي لبابوا غينيا الجديدة في وضع لوحة متابعة لإدارة البيانات من أجل تتبع التقدم المحرز في الشمول المالي. وستوفر لوحة المتابعة أفكارا متعمقة في الوقت الحقيقي، وستحدد الثغرات، وستثري الاستراتيجيات لتوسيع نطاق الشمول المالي في جميع أنحاء البلد.

56 - وفي عام 2024، قدم 44 من متطوعي الأمم المتحدة الدعم لمشروع مبادرة الحكومات المحلية بشأن تغير المناخ، وهي مبادرة مشتركة بين الصندوق والبرنامج الإنمائي ومتعددة المانحين مع حكومة بنغلاديش لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على تخطيط وتمويل حلول التكيف مع تغير المناخ في 11 مقاطعة معرضة لتغير المناخ يصعب الوصول إليها (استُهلت في عام 2023). وساعد المتطوعون في تسهيل إشراك المجتمعات المحلية ودعموا جهود التكيف المحلية.

باء - الكيفية التي تحققت بها الأهداف: تحليل الفعالية المؤسسية

57 - ضمان التأثير في ظل حالة عدم اليقين: إرساء الأسس لمؤسسة جاهزة للمستقبل. تلقى الصندوق مبلغ 112 مليون دولار هو مجموع المساهمات في الموارد في عام 2024 (كان معظمها من الموارد الأخرى)، بانخفاض قدره 20,2 مليون دولار عن عام 2023. وانخفضت الموارد العادية إلى 10,6 ملايين دولار، وهو من بين أدنى المستويات المسجلة على الإطلاق. وتلقى الصندوق أيضا 3,9 ملايين دولار

من الموارد العادية من البرنامج الإنمائي. وفي حين أن هذا لا يمثل سوى زيادة طفيفة عن مبلغ الـ 10,2 ملايين دولار في عام 2023، فهو لا يزال أقل بكثير من الهدف المتمثل في نسبة 30 في المائة المنصوص عليه في اتفاق التمويل الذي وضعه الأمين العام والهدف المحدد بمبلغ 25 مليون دولار المحدد في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025[6].

58 - ويؤثر الانخفاض المستمر في الموارد العادية (الذي يرجع إلى حد بعيد إلى التخفيضات في التمويل العادي) على قدرة الصندوق على الإشراف على برنامجه المتنوع ومحفظته الاستثمارية وإدارتهما، ومواصلة دعم أقل البلدان نمواً بتمويل يحشده الصندوق، وفقاً لقرار الجمعية العامة 2186، والنهوض بالابتكار في حلول التمويل لمواجهة تحديات التنمية، التي ستساعد البلدان على أن تصبح أقل اعتماداً على المساعدة الإنمائية الرسمية. وانخفض عدد الشركاء في الموارد العادية إلى ثمانية شركاء في عام 2023، بعد أن كانوا تسعة شركاء في عام 2022 و 11 شريكا في عام 2021.

59 - ولمواجهة هذه التحديات، نفذ الصندوق عملية إصلاح واسعة النطاق لخفض التكاليف مع التركيز على ولايته الاستثمارية المبسطة الأصلية وتعيين موظفين في أماكن أكثر قربا من البلدان المستفيدة، ومع تعزيز وجوده في بانكوك وداكار ونيروبي وسوفا. واستناداً إلى إيلائه قدرا أكبر من التركيز المتعمد على ولاية الاستثمار الفريدة من نوعها داخل منظومة الأمم المتحدة، يقوم الصندوق بتعزيز الشراكات، وتحسين استراتيجية التواصل الخاصة به واستكشاف سبل جديدة لتعبئة الأموال والتمويل والتعاون الاستراتيجي. وهو يقوم بتقييم التنقيحات المحتملة لنموذج أعماله لتعزيز الاستدامة المالية والتأثير الطويل الأجل.

وانخفضت الإيرادات من الموارد الأخرى إلى 101,4 مليون دولار في عام 2024. ومن هذا المبلغ، جاء 55 في المائة (حوالي 56 مليون دولار) من الشركاء الحكوميين، و17 في المائة (حوالي 17 مليون دولار) من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، و 29 في المائة (حوالي 29 مليون دولار) من الصناديق والبرامج المشتركة التابعة للأمم المتحدة. وكان أكبر خمسة مساهمين إجمالاً هم مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، والاتحاد الأوروبي، وحكومة السويد، ومؤسسة غيتس (Gates Foundation) ومؤسسة ماستركارد.

(6) تعكس جميع أرقام الإيرادات والنفقات لعام 2024 الوضع حتى 20 شباط/فبراير 2025، وهي قابلة للتعديل حتى موعد نشر البيانات المالية المراجَعة لصندوق المشاريع الإنتاجية.

إيرادات صندوق المشاريع الإنتاجية ونفقاته للفترة 2018-2024 (بملايين الدولارات)

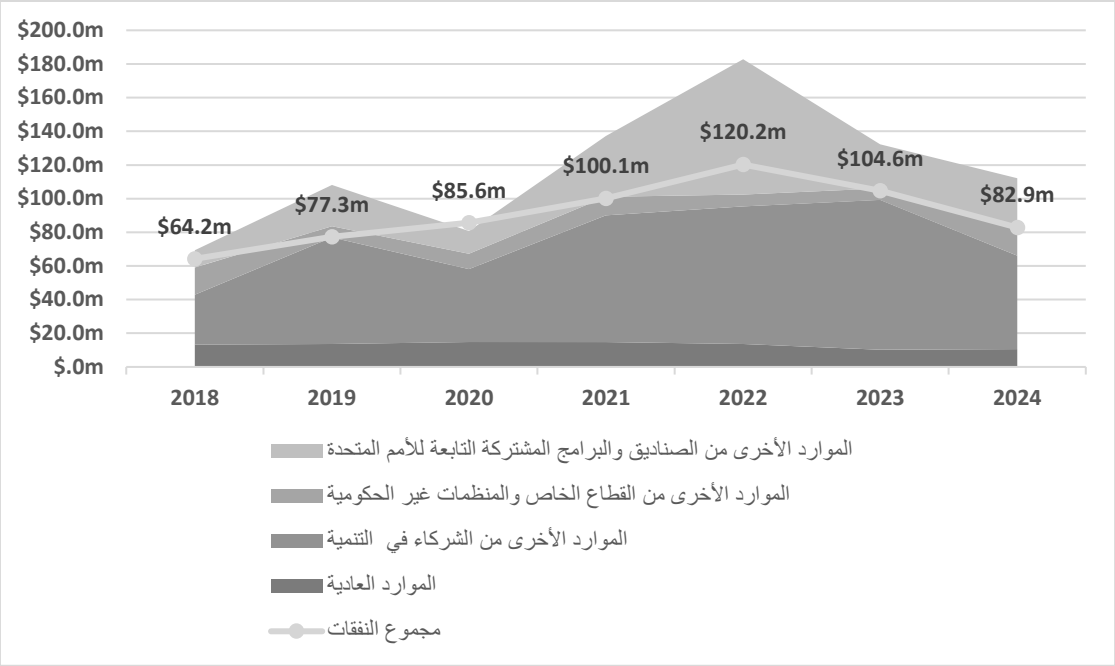

60 - وبلغ إجمالي النفقات 82,9 مليون دولار في عام 2024، بانخفاض قدره 20,8 في المائة عن عام 2023 (104,6 ملايين دولار). وانخفضت المنح بمبلغ 15,8 مليون دولار (أو 52 في المائة) مقارنة بعام 2023، حيث عمل الصندوق على تعزيز امتثاله لاستخدام أدوات المنح، تمشيا مع توصيات من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة والمكتب المستقل لمراجعة الحسابات والتحقيقات.

61 - وساعدت أنشطة الدعوة والاتصالات التي يضطلع بها الصندوق في مجال السياسات في جعل المنظمة شريكا مفضلا في هيكل تمويل التنمية من خلال المشاركة الاستباقية في مناسبات، مثل المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في أيار/مايو 2024 في أنتيغوا وبربودا، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2024 في نيويورك ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 2024 الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في باكو، أذربيجان.

62 - وفي نهاية عام 2023، حصل الصندوق على رأي غير مشفوع بتحفظ بشأن بياناته المالية من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. ومثل هذا 12 عاماً متتالياً من الآراء غير المشفوعة بتحفظات لمراجعي الحسابات منذ أن بدأ الصندوق بتقديم بياناته المالية المنفصلة في عام 2012، مما يؤكد التزاما قويا بالتحسين المستمر في الإدارة المالية، والشفافية والمساءلة.

63 - وفي عام 2024، حقق الصندوق أو تجاوز 44 في المائة من الأهداف المدرجة في خطة العمل الجديدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة 3,0 بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2024-2030). وهذا يدمج إجراءات من خطة الأمين العام للتعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة ويرفع مستوى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل الصندوق تعزيز

القدرة المؤسسية على تحقيق تكافؤ الفرص للجميع بموارد بشرية ومالية وعمليات أفضل لتحقيق أهداف خطة العمل الجديدة.

64 - وفي عام 2024، وضع الصندوق استراتيجية وخطة عمل لتعبئة الموارد لضمان المواءمة مع احتياجات الميزانية في إطاره الاستراتيجي للفترة 2022-2025، نظرا لأن التنفيذ الناجح لولاية طموحة يتطلب علاقة قوية مع الجهات المانحة الرئيسية من القطاعين العام والخاص.

65 - ونفذ الصندوق جميع التوصيات الصادرة في عام 2023 عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وبالنسبة للتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2023، يسير الصندوق على الطريق الصحيح لإغلاق جميع التوصيات المتبقية بحلول الموعد المحدد المتفق عليه. وليس لدى الصندوق توصيات متبقية من السنوات السابقة.

جيم - الحفاظ على التزام قوي بالتقييم والتعلم

66 - التقييمات المستقلة: في عام 2024، حافظ الصندوق على التزامه بالتقييمات المستقلة، التي مثلت 0,95 في المائة من مجموع النفقات. ووفقًا لسياسة التقييم التي يتبعها البرنامج الإنمائي، يجب تخصيص 1 في المائة من الموارد الأساسية وغير الأساسية للتقييم. وأجرت وحدة التقييم التابعة للصندوق ثلاثة تقييمات في عام 2024. ويرد أدناه موجز للنتائج، والدروس والتوصيات المستخلصة من اثنين من هذه التقييمات.

67 - تقييم منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق المشاريع الإنتاجية للفترة 2022-2025: خلص المقيّمون إلى أن ميزة رائدة للصندوق تتمثل في قدرته على اختبار وعرض آليات تمويل جديدة ومبتكرة، بما في ذلك آليات التمويل المختلط التي يقدم بشأنها المساعدة التقنية للحكومات، والأعمال التجارية الناشئة في القطاع الخاص والشركاء الآخرين. وخلص التقييم إلى أن الصندوق حقق نجاحاً عندما عمل بالشراكة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلد المضيف عن طريق الاستفادة من ولايته الاستثمارية. وخلص التقرير إلى أنه لم تتم صياغة بيانات واضحة بشأن المهمة والرؤية لتوجيه عمل المنظمة من أجل تزويدها بتوجه استراتيجي. وقد أدى ذلك إلى عدم استغلال الصندوق لولايته الفريدة وميزته النسبية استغلالاً كاملاً وكذلك إلى عدم تموضعه استراتيجياً ضمن المشهد الأعم لتمويل التنمية. وأوصى المقيّمون بأن يضطلع الصندوق بعملية تخطيط استراتيجي مؤسسي قوية لوضع إطار العمل الاستراتيجي القادم وخطة تنفيذ مفصلة لتقديم هوية مؤسسية وغرض يسمو على أي ممارسة أو تدخلات فردية. وأوصوا أيضا بأن يكفل الصندوق اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة، وأن يحدد قدرته على الإضافة، وأن يضع استراتيجية للتموضع واستراتيجية لتوفير الموارد وأن يخصص موارد مكرسة للمواضيع الشاملة.

68 - تقييم منتصف المدة لبرنامج الهجرة والتحويلات المالية: استهدف البرنامج تحسين القدرة على الصمود ماليا والإدماج الاقتصادي للمهاجرين وأسرهم من خلال خدمات التحويلات المالية الرقمية ذات التكلفة المنخفضة والمنتجات المالية المرتبطة بالتحويلات. وهو يموَّل من قبل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وكان البرنامج مناسباً ومتماسكاً ومنفذاً بكفاءة عموما، إلا أن استدامته كانت متفاوتة. وفيما يتعلق بالفعالية، يُظهر التقييم أن البرنامج يتسم بالقوة على مستوى المخرجات ولكن ليس بالضرورة على مستوى النتائج. وجرى إنتاج نتائج التنمية والآثار الممكنة الأكثر وضوحًا في مسارات العمل المتعلقة بـ 'الابتكارات من خلال القطاع الخاص' و 'التدريب على الإلمام بالمهارات المالية الرقمية'. وعلى الرغم من أن البرنامج حقق نتائج إيجابية، لا تزال التحديات قائمة في دفع

عجلة اعتماد واستخدام منتجات التحويلات المالية الشاملة للجميع. وبالنسبة للمرحلة التالية، أوصى المقيّمون بإعادة التوجه من وسائل التشخيص التحضيرية إلى تنفيذ إجراءات الإصلاح، وتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والوكالات غير التابعة للأمم المتحدة للاستفادة من أوجه التآزر وضمان مسارات تأثير محددة بشكل جيد وآليات قوية لإثبات تحقيق النتائج والآثار.

69 - التقييم النهائي لبرنامج مسرع السياسات في أفريقيا: يهدف البرنامج، الممول من قبل مؤسسة غيتس، إلى المساهمة في الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع التي تدعم النساء، والرجال وأسرهم نحو تحقيق الشمول المالي، والقدرة على الصمود والمساواة، لتسريع اعتماد وتحسين إصلاحات السياسات التي تخلق بيئة مؤاتية للخدمات المالية الرقمية في أفريقيا. وقد وجد المقيّمون أن الملاءمة والتصميم العام مناسبان، مع اتباع نهج منهجي ومتماسك، وبذل جهد واعٍ لتعزيز التكامل وتجنب الازدواجية. غير أنهم يلاحظون بعض التنازلات في إمكانية أن تنفذ الأنشطة البرنامجية من قبل مبادرات أخرى للصندوق أو من قبل المكاتب القطرية أو الإقليمية التي لديها أيضا اختصاصيون من ذوي المهارات في مجال السياسات. وأكد المقيّمون فعالية الدعم الذي يقدمه البرنامج للجهات التنظيمية وواضعي السياسات في تحسين قدرتهم على وضع السياسات وتنفيذها وتنظيم الخدمات المالية الرقمية والإشراف عليها. وخلصوا إلى أنه استوفى معايير الكفاءة. وفيما يتعلق بالتأثير، خلص المقيّمون إلى أن هناك تغييرًا إيجابيًا في اتجاه التمويل الرقمي الشامل للجميع بين الجهات التنظيمية وواضعي السياسات. وساهم برنامج مسرع السياسات في أفريقيا في استراتيجيات الشمول المالي في عدد من البلدان المستفيدة من البرنامج. وأوصى المقيّمون بإجراء مراجعة لنظرية التغيير لتتوافق مع ولاية الصندوق لحشد رأس المال الخاص، بما في ذلك مراجعة لإدراج نص بشأن توفير تغطية كافية لتحقيق هدف توفير الخدمات المالية الرقمية من أجل تحقيق الشمول المالي.

70 - وواصل الصندوق إعطاء الأولوية للابتكار وقام بتحسين النوعية في تقييماته، حيث صنف مكتب التقييم المستقل جميع التقييمات المنجزة على أنها 'مرضية' أو 'مرضية للغاية'. وواصل أيضا الإسهام بنشاط في عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وهو لا يزال منفتحا على إقامة شراكات مع مكاتب الأمم المتحدة المعنية بالتقييم، والدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة بشأن الجهود المشتركة المبذولة في إطار النظام الدولي للتقييم.

رابعا - استشراف المستقبل: تعزيز دور صندوق المشاريع الإنتاجية في خطة تمويل التنمية

71 - من خلال إعادة التأكيد على ولايته الفريدة والتعلم من نجاحاته وإعادة هيكلة قيادته في عام 2024، يتسم الصندوق بأنه جاهز وهو في وضع جيد لقيادة الطريق نحو تمويل التنمية الأكثر ذكاءً في وقت يتسم بعدم اليقين.

72 - واستشرافًا للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في منتصف عام 2025، يستعد الصندوق للقيام بدور أكثر مركزية في تشكيل وتنفيذ العناصر الأساسية لخطة التمويل المستقبلي. وسيتزامن ذلك أيضًا مع وضع الإطار الاستراتيجي القادم للصندوق للفترة 2026-2029.

73 - ويتعاون الصندوق بشكل وثيق مع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء في تمويل التنمية لنشر حلول تمويلية مبتكرة تعالج العوائق النظمية وتزيد الاستثمار في أقل البلدان نمواً،

والدول الجزرية الصغيرة النامية والأسواق الجديدة للمساعدة في تسريع وتيرة التقدم الإنمائي في فترة السنوات الخمس الأخيرة هذه من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

74 - وفي إطار العملية التحضيرية للمؤتمر، تقوم مجموعة أقل البلدان نمواً بصياغة عدة أولويات تمويلية تتماشى بشكل وثيق مع ولاية الصندوق وقدراته. فعلى سبيل المثال، تدعو المجموعة إلى تعزيز إمكانية حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل بشكل كبير من خلال تعزيز القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الأصغر وزيادة خيارات التمويل الأخرى بالعملة المحلية، وهي إحدى نقاط القوة الأساسية للصندوق في عام 2024.

75 - وتدعو المجموعة أيضًا إلى تعزيز جهود التمويل المختلط بشكل كبير مع التركيز على أقل البلدان نمواً بحلول عام 2030، بما في ذلك زيادة استخدام الضمانات لخفض تكلفة رأس المال. وتشمل الأولويات الأخرى دعم تطوير أسواق رأس المال المحلية في أقل البلدان نمواً، وتعزيز منتجات التأمين المناخي الميسورة التكلفة والسهلة المنال للمزارعين أصحاب الملكيات الصغيرة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة نشر الحلول الممكّنة رقمياً وحلول التكنولوجيا المالية، واستخدام آليات تقاسم المخاطر لتحفيز الاستثمار في البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود.

76 - ويقدم الصندوق حلولاً فريدة في جميع هذه المجالات. وعلى هذا النحو، سيواصل الصندوق العمل مع أقل البلدان نمواً والشركاء الآخرين لاستكشاف الكيفية التي يمكنه بها زيادة وتسريع دعمه، سواء في الفترة التي تسبق المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية أو في إطار تنفيذ الخطة الجديدة لتمويل التنمية.

77 - ويظل توسيع نطاق الشراكات محط تركيز رئيسي مع استمرار الصندوق في توسيع نطاق قدراته التمويلية التحفيزية لزيادة تدفقات الموارد الخاصة والعامة إلى حيث تشتد الحاجة إليها.